تعقيب على مراجعة الدكتور عبد الله المنيف لتحقيق "لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب"

ما أسعد الكاتب أن يجد من يهتمَّ بما كتب، ويبدي ملحوظات على كتابته، ذلك أن المستفيد الأول مما يُبدَى من ملحوظات هو الكاتب نفسه. وفائدة القارئ هي الهدف المنشود للكاتب ولمن أبدى تلك الملحوظات.

وأخي الكريم الدكتور عبدالله بن محمد المنيف تكرَّم، فاهتمَّ بالكتاب الذي حقَّقه كاتب هذه السطور، وطبعته دارة الملك عبد العزيز مشكورة عام ١٤٢٦هـ؛ وهو كتاب "لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب"، وأبدى ملحوظات عليه نشرت في مجلة الدارة (العدد الأول - السنة الثالثة والثلاثون ١٤٢٨هـ).

مراجعات كتب ٢٣٧

قراءة في كتاب
لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب
تأليف: حسن بن جمال بن أحمد الريكي
تحقيق: أ.د. عبدالله الصالح العثيمين
دارة الملك عبدالعزيز

مراجعة: عبدالله بن محمد المنيف
مكتبة الملك فهد الوطنية

صدر عن دارة الملك عبدالعزيز عام ١٤٢٦هـ كتاب "لمع الشهاب" بتحقيق الأستاذ الدكتور عبدالله الصالح العثيمين، ويعد هذا هو التحقيق الثالث للكتاب، وقد لفت نظري أول ما اطلعت عليه تسجيل اسم المؤلف في غلاف الكتاب، بعد أن كان مطبوعًا في المرتين السابقتين تحت اسم "مؤلف مجهول". وقد أخرج الكتاب بشكل جميل ودراسة مهمة شملت مقدمة طويلة نسبيًا، بلغت (٤٣) صفحة. والكتاب ينتهي في الصفحة (٣١٠)، ثم تليه المصادر والمراجع، ثم فهارس أصل الكتاب، وشملت الأعلام، والقبائل والجماعات، والأماكن، ثم قائمة المحتويات.

وقد حفلت بالكتاب لعلمي بما يتمتع به المحقق الكريم من علم جم وإدراك لأصول البحث والبراعة فيه. فأخذت الكتاب وتصفحته أولاً،

وتقديراً لاهتمام أخي الكريم الدكتور عبدالله، وأملاً في زيادة فائدة القراء الكرام، رأيت من المناسب كتابة هذا التعقيب المختصر على ملحوظاته اللطيفة، جزاه الله خير الجزاء وأكثر من أمثاله.

قسم أخي الدكتور عبدالله ملحوظاته إلى قسمين: عامة وتفصيلية.

أولاً: الملحوظات العامة

وقد ذكر فيها:

١ - أن المحقِّق لم يحاول البحث عن نسخة أخرى.

٢ - أنه لم يضبط عنوان الكتاب.

٣ - أن مقدَّمة المحقِّق في حاجة إلى تجديد؛ لأن ما ورد فيها يكاد ينطبق على الوضع الثقافي قبل عشرين عاماً؛ مثل قوله (ص ١٣): إن نيبور كان أول من ذكر الدعوة أن الفرنسيين يُعدُّون أكثر وأول من تعرَّض لأخبار الدعوة الإصلاحية والدولة السعودية الأولى، كما أشار إلى أن جورج رنتز هو أول من كتب علمياً عن الدعوة، ثم أشار في الهامش إلى رسالته، أيضا، دون غيرها من الدراسات.

٤ - الاعتماد على بعض الفروقات التي أوردها أبو حاكمة وآل الشيخ في تحقيقهما للكتاب من قبل، وبهذا أثقل الهوامش كثيراً بهذه الفروقات.

٥ - أثقل مقدمته بكثير من النقد والنقول المكرورة عن التحقيقات السابقة.

٦ - غابت عنه دراسات مهمَّة عن الكتاب؛ مثل دراسة عبدالواحد راغب المنشورة في مجلة الدارة عام ١٣٩٦هـ، ودراسة مصطفى عبدالغني المنشورة في كتابه عام ١٩٨٠م.

٧ - عدم العودة إلى محاضرة الشيخ الدكتور سلطان القاسمي، الذي قال: إن صاحب اللمع اسمه الريقي؛ نسبة إلى ميناء ريق.

٨ - عدم الترجمة للأعلام الواردة؛ خاصة الأعلام العثمانية منها. انظر ص٥٣ هـ ٦و٧، وص٥٥.

تلك هي الملحوظات العامة التي أوردها أخي الكريم الدكتور عبدالله المنيف على تحقيقي لكتاب "لمع الشهاب".

بالنسبة لنسخ الكتاب فالمعروف لدى كاتب هذه السطور أنه لا توجد له إلا نسخة خطية واحدة موجودة في المتحف البريطاني؛ فإن تبيَّن في المستقبل وجود نسخة أخرى فجدير أن يستفاد منها.

وأما بالنسبة لما قيل عن حاجة المقدَّمة إلى تجديد الخ، فأود أن أشير إلى أنني قلت في تلك المقدَّمة عن نيبور (ص٨): إن كتابته هي أولى الكتابات التي نقلت أخبار دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى أوربا؛ وذلك في كتابه الذي ترجمة عنوانه: رحلات عبر جزيرة العرب وأقطار أخرى في الشرق، وأشرت باختصار في هامش تلك الصفحة إلى نيبور ومهمَّة رحلته، وإلى أن كتابه طبع في كوبنهاجن سنة ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م. وما قلته ما زال دقيقاً، فنيبور كان أول أوربي نقل أخبار دعوة الشيخ محمد إلى أوربا. ذلك أن كتابه طبع - كما ذكر سابقاً - عام ١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م. أما الفرنسيون - الذين قال عنهم الأخ عبدالله إنهم أول من تعرَّض لأخبار الدعوة الإصلاحية والدولة السعودية الأولى - فلم يظهر من الدراسات حتى الآن ما يبرهن على أنهم نشروا شيئاً عن تلك الدعوة وهذه الدولة قبل بداية القرن التاسع عشر الميلادي؛ أي بعد ثلاثين عاماً على نشر كتاب نيبور.

وكنت قد تحدَّثت عن المصادر الأوربية، التي أوردت معلومات عن الشيخ محمد، في رسالتي للدكتوراه التي نلت درجتها من جامعة أدنبرا سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م. ومن تلك المصادر المصادر الفرنسية، التي من بينها ما ترجمة عناوينها: تاريخ الوهابيين لكورانسير المطبوع في باريس عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، وصف باشوية بغداد لروسو المطبوع في باريس عام ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م، ومذكرات عن أصل الوهابيين لريموند المطبوع في القاهرة سنة ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م. وقلت: إن تلك المصادر تعطي معلومات عن هجمات أنصار دعوة الشيخ على الأراضي الواقعة شمال الجزيرة العربية في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي؛ أي بعد وفاة ذلك الشيخ بحوالي عشر سنوات، لكنها ليست ذات قيمة بالنسبة للفترة المبكرة من نشاط أنصاره، وإنها - في الواقع - تسهم في إعطاء معلومات خاطئة عن مبادئهم، كما قلت: إنه يبدو أن تلك المصادر قد تأثَّرت ببعض ما كتبه نبيور؛ مثل الادعاء بأن الشيخ محمداً كان ينكر قدسية القرآن ورسالة محمد ﷺ.

وأما ما قلته في مقدمة تحقيق اللمع عن رنتز (ص١٤) فهو: إنه أول من كتب أطروحة جامعية نال بها درجة الدكتوراه من جامعة بيركلي عام ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م؛ وترجمة عنوانها: محمد بن عبدالوهاب (١١١٥-١٢٠٦هـ/ ١٧٠٣ - ١٧٩٢م) وبداية الامبراطورية التوحيدية في جزيرة العرب. وما قلته ليس هناك ما ينفي صحته. ذلك أن المقول عن الأطروحات الجامعية، ولا توجد أطروحة عن الشيخ قبل أطروحة رنتز.

وأما الإشارة في هامش صفحة ١٤ إلى الرسالة التي نلت بها الدكتوراه فقد قلت: "ممن كتبوا رسائل جامعية عن الشيخ محمد كاتب هذه السطور". وهذه العبارة لا تحصر الكتابة في رسالتي للدكتوراه. والإشارة إليها لأسباب، منها أن الكتاب المعتمد عليها والمنشور باللغة العربية متداول بين أيدي القراء؛ وبخاصة في المملكة، وأنه يشتمل على دراسة للأوضاع المختلفة في وسط الجزيرة العربية قبل ظهور دعوة الشيخ محمد، وعلى دراسة لحياته بالتفصيل، وعلى عرض وتحليل لما كتبه من مؤلفات في الدين، وعلى فصل كامل عن آرائه هو وأنصاره وآراء خصومهم في مسائل عقدية مهمَّة. واشتماله على كل ذلك - إضافة إلى كتابة أصله قبل ٣٥ سنة - يشفع لمن أشار إليه. ومن المعلوم أن هناك كتابات كثيرة عن الشيخ من جوانب مختلفة، ولو لم تكن منها إلا ما قُدِّم في الأسبوع الذي أقامته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عنه لكفى كثرة.

وأما ما ذكر في الهوامش عن أبي حاكمة وآل الشيخ فالمراد بذكره إيضاح ما إذا كانا قد التزما بما قالا: إنهما سيلتزمان به. فقد قال أبو حاكمة في مقدَّمته لتحقيق كتاب اللمع (ص١١): "إنه صوَّب إملاءه على مقتضى القواعد الإملائية المعاصرة. أما الأخطاء النحوية فتركها على حالها مشيراً إلى صوابها في الحواشي". وأوضح آل الشيخ في آخر مقدَّمته منهاج تحقيقه قائلاً: "حاولت قدر جهدي أن يظل الأصل كما هو دون تعديل أو تغيير في النص الذي جاء في

المخطوطة حتى بالنسبة لمخالفة قواعد اللغة العربية أمانة في النقل وإيماناً منا بعرض النصوص كما وردت عند واضعيها". وإيراد ما أورد في الهوامش عن هذين المحققين الفاضلين قصد به المساعدة على معرفة مدى التزامهما بما قالا من عدمه.

وأما ما قيل عن إثقال مقدَّمة تحقيق كاتب هذه السطور بكثير من النقد والنقول المكرورة عن التحقيقات السابقة، فالذي كتب فيها عن تحقيق أبي حاكمة رأي للدكتور عبدالرحمن زكي وآخر للشيخ حمد الجاسر، وثالث لكاتب السطور نفسه. وقد أورد رأي الدكتور زكي لأن له سبقاً في الكتابة عن تحقيق أبي حاكمة؛ إذ نشرت كتابته عام ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م؛ أي قبل ٤٠ عاماً، ولأن ما قاله يشتمل على ما ينبغي التنبيه إليه. وأورد رأي الشيخ حمد؛ لأنه حجة في تاريخ هذا الوطن، ولأن له سبقاً في الكتابة عن ذلك التحقيق؛ إذ نشر كتابته الأولى عن اللمع سنة ١٣٨٦هـ؛ أي قبل ٤٢ عاماً، ولأنه أوضح الكثير من أخطاء المحقق وأخطاء الكتاب نفسه.

وأما إبداء كاتب هذه السطور رأيه في تحقيق أبي حاكمة وتحقيق آل الشيخ فأظنه غير مؤاخذ على ذلك. وقد كتب عن تحقيق أبي حاكمة صفحتين، وكتب عن تحقيق آل الشيخ صفحتين ونصف الصفحة، ولا أظن في ذلك إثقالاً على القارئ! وكنت قد تحدَّثت عن لمع الشهاب ضمن حديثي عن المصادر في رسالتي للدكتوراه التي قدَّمتها إلى جامعة

أدنبرا عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، وقلت عنه: إنه مشتهر لدى الدارسين لحياة الشيخ محمد، وإن مؤلفه يبدو من المرجح جداً حسن الريكي، الذي ذُكِر في آخره أنه حرَّره. وبعد أن عرضت محتوياته مفصلة؛ مشيراً إلى ما فيها من أخطاء تاريخية قلت: إنه - إضافة إلى تلك الأخطاء - يفتقر إلى تاريخ الحوادث، وإنه - رغم عدم شدة عداوته مقارنة بمصادر معادية أخرى - ليس محايداً كما يعتقد أبو حاكمة، بل إنه يَعدُّ دعوة الشيخ محمد بدعة، وردُّه في آخر الكتاب على ما قال: إنه من أصول تلك الدعوة وفروعها دليل على عدم حياده.

وكنت قد ألّفت كتابًا عنوانه "العلاقات بين الدولة السعودية الأولى والكويت"، وصدرت الطبعة الأولى منه عام ١٤١٠هـ، وقلت في مقدَّمته (ط٤، العبيكان ١٤١٨هـ، ص ١٩):

تحدث (أبو حاكمة) عن الريكي على أنه "ناسخ"، وأنه "نسخه" سنة ١٢٣٣هـ"، ومن يرجع إلى أصل الكتاب يجد أنه قيل في آخره: "وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب... كتبه العبد الجاني حسن بن جمال بن أحمد الريكي"، وكلمتا التحرير والكتابة تختلفان عن كلمة النسخ؛ إذ يقصد بهما عادة التأليف. ثم إن الريكي قد ذكر بأنه فرغ من تحرير الكتاب في السادس والعشرين من محرَّم سنة ١٢٣٣هـ، وكان قد أورد خبرًا حدث قبل هذا التاريخ بأربعة أيام فقط، وهذا مما يرجِّح أنه هو المؤلف؛ إذ من المستبعد أن يُتم ناسخ نسخ مؤلف في تلك المدة القصيرة. وبناءً على ذلك فإن من المؤكد تقريبًا أن الريكي هو مؤلف الكتاب".

وأما ما قيل عن قول الشيخ الدكتور سلطان القاسمي عن صاحب كتاب اللمع: إن اسمه الريقي فصاحب الكتاب نفسه كتبه بالكاف، فهل يلام المحقِّق إذا أورد الكلمة كما كتبها صاحب الكتاب نفسه؟

وأما ما قيل عن عدم ترجمة المحقِّق للأعلام فإن الأخ عبدالله لم يذكر إلا ثلاثة من هؤلاء، وقد بيِّن المحقِّق أنه لم يجد في المصادر المتوافرة لديه معلومات عنهم.

ثانياً: الملحوظات التفصيلية

١ - قال الأخ الكريم الدكتور عبدالله المنيف: إن تاريخ ابن غَنَّام: روضة الأفكار طبع في الهند سنة ١٣٣٧هـ، وليس سنة ١٣١٩هـ، كما ذُكر في تحقيق اللمع. وما قاله هو الصحيح، فجزاه الله خيرًا على هذا التنبيه، وكان ذكره عام ١٣١٩هـ خطأ مطبعيا.

٢ - قال الأخ عبدالله: أشارت إحدى (وصحتها لغويًا: أشار أحد) المصادر الفرنسية إلى أن مؤلف "كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب"، الذي سبق أن حقّقه كاتب هذه السطور ونشرته دارة الملك عبدالعزيز عام ١٤٠٣هـ، لم يكن مجهولاً كما ورد محقّقًا؛ بل إن مؤلفه سليمان النجدي. ولم يذكر الأخ عبدالله المصدر، ولعلّه قصد الإشارة إلى كتابة الزميل الأستاذ الدكتور محمد خير البقاعي، التي نشرت في صحيفة الجزيرة بتاريخ ١٤٢٦/١٢/٢٢هـ، والدكتور البقاعي رجّح في كتابته القيّمة أن يكون اسم ذلك المؤلف سليمان النجدي،

وربما توصّل - إن شاء الله - إلى ما يجعله متأكدا من ذلك، على أن هذه الكتابة -كما يُرى- لم تنشر إلا بعد ثلاثة وعشرين عامًا من نشر ذلك الكتاب محققًا.

٣ - قال الأخ عبدالله في تعقيبه المقدّر: أشار المحقّق إلى عنوان المجد لابن بشر طبع مختصرًا، ثم توالت الطبعات، إلا أن المحقق لم يذكر إلا طبعة واحدة؛ وهي التي اعتمد عليها مع أنها ليست الأجود. أما تاريخ الطبع فكان عام ١٣٢٨هـ.

أما تاريخ طباعة كتاب "عنوان المجد" فما قاله الأخ عبدالله صحيح. وما ورد في هامش تحقيق اللمع خطأ واضح أنه مطبعي؛ إذ لا يعقل أن يكون طبع عام ١٢٣٨هـ، وعمر مؤلفه حينذاك ٢٨ سنة، تحدَّث فيه عن حوادث امتدت إلى سنة ١٢٦٧هـ.

ولقد قال كاتب هذه السطور في إشارته إلى تاريخ ابن بشر: إنه "طبع عدة مرات منها الطبعة الثانية من قبل وزارة المعارف السعودية عام ١٣٩١هـ بتحقيق عبدالرحمن آل الشيخ؛ وهي المعتمدة في هذا العمل". فالإشارة إلى تعدُّد طبعاته موجودة، لا كما قد يفهم من عبارة الأخ عبدالله عدم وجودها. والمحقِّق لم يكن في صدد دراسة تاريخ ابن بشر وتحقيقه حتى يذكر كل طبعة من طبعاته؛ بل كان يريد الإشارة إلى الطبعة التي رجع إليها من تلك الطبعات.

٤ - قال الأخ عبدالله: ذكر المحقِّق أن ابن بشر ذكر سوابقه متفرقة في ثنايا الكتاب في أكثر نسخ كتابه، إلا أن آخر

نسخة من الكتاب - وقد تكون بخطه - جعل فيها ابن بشر سوابقه في أول كتابه، فأصبح منطقي التسلسل يبدأ من عام ٨٥٠هـ، وينتهي بعام ١٢٦٧هـ.

والذي ذكره المحقِّق (ص١٢) أن "مما يلفت النظر أن المؤلف ابن بشر لم يغفل تسجيل الحوادث التي وقعت قبل سنة ١١٥٧هـ؛ بل سجلها؛ ابتداء من عام ٨٥٠هـ لكنه وضعها متفرقة في ثنايا حديثه عن الدولة السعودية؛ وذلك في أكثر نسخ تاريخه". ومن تأمل نسخ تاريخ ابن بشر المخطوطة والمطبوعة يجد أن أكثرها ينطبق عليه ما قيل عن وضعه السوابق متفرقة في ثنايا كتابه. ولقد نصّ ذلك المؤرخ نفسه على ما قام به؛ إذ قال (ص١٦ من طبعة وزارة المعارف الثانية، التي ذكر محققها آل الشيخ، رحمه الله؛ أنها نسخة المتحف البريطاني): "إن بعض من سبق من علماء نجد أرخوا تأريخات، ورسموا ترسيمات قصروا فيها عن المطلوب، ولكن لا تخلو من فائدة في معرفة بعض الحوادث والأماكن وسني الجدب والخصب ومعرفة اختلاف أهل نجد وافتراقهم وتغيُّر عقائدهم قبل ظهور هذا الدين (أي دعوة الشيخ محمد) ومعرفة نعمته بعد ذلك وما جاء في ضمنه، وهي قبل هذا الكتاب متصلة به. فلا رأيت أن أتركها ولا أبدأ بها هذا الكتاب لأن السنين التي بعدها هي التي لأجلها وضع الكتاب... فهي أحق بالتقديم لفضلها وفضل أهلها.. فأردت أن أدخل السنين السابقة بين سني هذه الكتاب منتشرة فيه متتابعة؛ كل سنة سابقة تحت كل سنة لاحقة، والعلامة

عليها قولي: سابقة". ووردت عبارة ابن بشر هذه، أيضًا في نسخ أخرى من كتابه بينها طبعة البابطين عام ١٣٧٣هـ.

على أن سوابق ابن بشر وردت قبل السنوات التالية لها في النسخة الخطية، التي قدّم لها مشكورًا تقديمًا جيدًا الأخ عبدالله المنيف، وأصدرتها مكتبة الملك عبدالعزيز قبل أربع سنوات. ومحقّق كتاب اللمع، كاتب هذه السطور، في ذكره لتاريخ ابن بشر لم يرد دراسة هذا التاريخ - كما سبق ذكره - حتى يتوجب عليه دراسة مخطوطاته وطباعاته المختلفة.

٥ - قال الأخ الدكتور عبدالله: "ذكر المحقّق أن دحلان من أشدّ المؤرخين تحاملاً على الدعوة الإصلاحية وإن كنت أعتقد أنه لو اطّلع على ابن عبدالشكور لوجد أنه يفوق دحلان عداوة وتحاملاً وألدّ خصامًا".

ولقد اطّلع المحقِّق على كتاب ابن عبدالشكور، واطَّلع على كثير من الكتابات؛ مخطوطة ومطبوعة، المتحاملة على دعوة الشيخ محمد وأنصاره، وبعضها أشدُّ حدة من هذا المؤلف ومن دحلان، ومن بين هؤلاء الحدَّاد. على أني واثق كل الثقة أن القارئ الكريم لن يفهم من عبارة "من أشد" المؤرخين تحاملاً أن المراد القول بأن دحلان أشد المؤرخين تحاملاً. ولقد جمع - رحمه الله - بين ما ذكر في تاريخيه "خلاصة الكلام" و"الفتوحات الإسلامية" من قدح بالدعوة وصاحبها وأنصارها وبين ما كتبه عنها

مستقلاً في كتاب عنوانه: "الدرر السنية في الرد على الوهابية".

٦ - قال الأخ الدكتور عبدالله: "صحح المحقِّق كلمة العضلات، وقال: إن صحتها المضلات، وأنكر على من سبق في تحقيقه للكتاب آل الشيخ، وقال: إنه ذكر أنها المعضلات، مع أن المحقِّق لو رجع إلى لسان العرب لتبين له صحة الكلمة".

ومن يرجع إلى الموضع الذي أشار إليه الأخ عبدالله (ص٤٧، هـ٢) يجد أن عبارة المحقِّق: "هكذا وردت في الأصل (أي العضلات). وأوردها آل الشيخ "المعضلات" دون إشارة إلى كتابتها في الأصل. ولعل صحتها: "المضلات".

فالعبارة تدل على أن الشيخ أورد كلمة غير التي في الأصل دون إشارة إلى تغييره لها، وهذا خلاف ما التزم به في مقدمة تحقيقه. ثم إن الكلمة في الأصل ليس فيها إلا حرف واحد بين "أل" التعريف والضاد، وهذا الحرف يمكن أن يقرأ عيناً أو ميماً، وقراءتها ميماً أقرب إلى الصحة على أساس حمد الله المبين لما يضل وكاشفه. وما دامت كلمة "المضلات" منسجمة من حيث المعنى مع العبارة فهي أقرب إلى الصحة؛ لأنها أيضاً سالمة من إضافة حرف إليها لتصبح "المعضلات" وأما أن كلمة "المعضلات" بحدِّ ذاتها عربية صحيحة فأمر معروف، لكن هذا لا دخل له بمسألة قراءتها في المخطوطة.

٧ - قال الأخ عبدالله: "إن إنكار أسماء الأبناء يجب أن يكون بحذر؛ لأن الأسماء قد تكون لأبناء ماتوا صغاراً، ولم يكن لهم ذكر"؛ وذلك في تعقيبه على ما أشار إليه كاتب هذه السطور (ص٧٢ هـ١) من أنه لم يكن للشيخ محمد ولدان، هما ناصر وعبدالوهاب.

وعبدالرحمن آل الشيخ، الذي هو من أسرة الشيخ محمد وعالم بنسبه، لم يذكر في كتابيه "علماء الدعوة" و"مشاهير علماء نجد" ناصراً وعبدالوهاب من أولاد الشيخ محمد، وكذلك عبدالله البسام في كتابه "علماء نجد".. لم يذكرهما. لكن يظل ما قاله الأخ عبدالله وجيهاً؛ فنفي الأسماء إذا وجدت في مصدر ما ينبغي أن يكون بحذر، ويبقى تعليله أيضاً وجيهاً. وكان الأولى بكاتب هذه السطور أن يقول: إن المصادر الأخرى كآل الشيخ والبسام لم تذكر الولدين ناصراً وعبدالوهاب من أبناء الشيخ محمد. وعدم ذكرهما ذلك - إضافة إلى أخطاء مؤلف اللمع بنسب الشيخ وكثير من سيرة حياته؛ وبخاصة أسفاره وبداية دعوته في نجد - يرجح أنه لم يكن له ولدان بهذين الاسمين.

٨ - قال الأخ عبدالله: إن اسم عمرو (ص٦٣) الوارد في سلسلة نسب الشيخ محمد صحته عمر، واسم حي البجيري (ص٧٤) صحته البحيري. وما قاله صحيح. فله الشكر على التنبيه إلى ذلك، وله الشكر أيضاً على تنبيهه إلى ترتيب رقمي الهامشين ٢و٣ في صفحة ٨٦. على أن

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الثالث رجب ١٤٢٨هـ، السنة الثالثة والثلاثون
الدارة

آل الشيخ، رحمه الله، وضع الاسم عمرو في هامشه على اللمع (ص١٨، ص١). ولعلَّ ذلك كان خطأ مطبعيا.

٩ – قال الأخ عبدالله: إن زعيم بني خالد ورد (ص ص ٨٧ و٨٨ و٩١) باسم عرعر – وهذا خطأ – دون توضيح في الهامش لصحة الاسم المتعارف عليه في المصادر التاريخية وعند أهل المنطقة؛ وهو عريعر.

والواقع أن اسم ذلك الزعيم قد ورد باسم عرعر ليس في اللمع فحسب؛ بل في مصادر أخرى. فنيبور أورده بالحروف اللاتينية (Arar) (ج٢، ص١٣٢). والمؤرخ الأحسائي محمد بن عبدالقادر أورد في تحفة المستفيد (ج٢، ص ص١٢٨–١٣٠). وبعض الأشعار العامية المعاصرة لذلك الزعيم أوردته أيضاً باسم عرعر (انظر: خيار ما يلتقط من الشعر النبط، ج١، ص ص ٧٠–٧٣). فما دامت هذه المصادر قد أوردته باسم عرعر، فما الداعي لتغييره إلى عريعر خلافاً لما أورده صاحب اللمع؟

> **ما دامت هذه المصادر قد أوردته باسم عرعر، فما الداعي لتغييره إلى عريعر**

وكون بعض المصادر؛ وبخاصة التي كانت ضده حينذاك، قد سمَّته عريعراً بالتصغير لسبب من الأسباب لا ينفي كون اسمه عرعرا. وكون اسم عريعر أصبح مألوفاً ليس غريبا. فأحياناً يصغَّر الاسم، ثم يصبح هو اللقب للأسرة مع مرور الوقت. وجدُّ أسرة كاتب هذه السطور – مثلاً – كان اسمه عثمان، فصغر لسببٍ ما، وأصبحت أسرته آل عثيمين.

١٠ - أخذ الأخ عبدالله على كاتب هذه السطور رسم كلمة العجمان بضم العين، وقال: إن المعروف أنها مكسورة.

ولقد أورد الاسم بالضم "العُجمان" شيخنا حمد الجاسر، رحمه الله، في معجم قبائل المملكة، (ج٢، ص٤٦٢). والمؤرخ الزركلي، رحمه الله، في شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، (ج١، ص ص ٦٤، ٧٥، ١٠٣ و٢٠٢). وكون العامة تنطق الاسم بكسر العين ليس دليلاً على أن كتابتها بضمها خطأ. ولو كتبت بعض الأسماء وفق نطق العامة لوجب أن تكتب بريدة: "ابريده"، وعتيبة "اعتيبه" وهكذا.

١١ - قال الأخ عبدالله: أضاف المحقِّق (ص١٧٦) عنواناً جعله بين قوسين عن وفاة الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود، مع أن هذا العنوان ليس موجوداً في المخطوط.

وما قاله صحيح. لكن جعل ما أضيف إلى الأصل بين قوسين يعني أنه ليس منه. بل إنه - إضافة إلى هذا - قد ذكر في الهامش ما يأتي: "مابين القوسين لم يكن في الأصل، لكن لأن المؤلف تحدَّث فيه عن وفاة عبدالعزيز أضيف إلى العنوان".

١٢ - قال الأخ عبدالله؛ تعقيباً على ما ورد (ص١٧٦، هـ٥) من أن وفاة الشيخ محمد بن عبدالوهاب كانت - اعتماداً على ابن غنَّام - في شوال سنة ١٢٠٦هـ: كثيراً ما يتكرر في المصادر جعل وفاته في شوال. وهذا بخلاف الصحيح؛ إذ إن هذا التاريخ المنقول عن ابن غنَّام هو تاريخ ابتداء المرض به. أما تاريخ وفاته الحقيقي - كما

يذكر ابن بشـر - فهو في ذي القعدة من السنة المذكورة. فما الذي قاله ابن غنَّام؟

قال (ج٢، ص١٥٤ من طبعة البابطين): وكان ابتداء المرض به - رحمه الله - في شوال ثم كان يوم الاثنين من آخر الشهر وفاته". وبذلك يتبيَّن أن ما قاله ذلك المؤرخ هو أن ابتداء المرض وحدوث الوفاة في شوال. أما ابن بشر فقال: وكانت وفاته في ذي القعدة من السنة المذكورة (١٢٠٦هـ). ومن المعلوم أن ابن غنَّام كان معاصراً للشيخ محمد، وعاش أواخر حياته في الدرعية. أما ابن بشر فولد بعد وفاة الشيخ بأربع سنوات. فهل يعتمد الباحث على المصدر الأول: وبخاصة أن صاحبه كان مقرباً من المتحدث عنه أو على من أتى بعده؟

١٣ - قال الأخ عبدالله: إن المحقِّق علّق على كلمة الأوغان الواردة في المتن، فجعلها (ص٢٧٥) الأفغان. وما قاله صحيح. وكان المحقَّق - أورد الكلمة مع الترك وأهل بخارى - قد ظن أن المراد الأفغان. وما دام هناك أناس يسمَّون الأوغان - كما قال الأخ عبدالله - فسوف يصحح هذا - إن شاء الله - إن طبع الكتاب مرة أخرى.

١٤ - قال الأخ عبدالله: إن المحقِّق تحلَّل من ميزة تمييز الشيخ حسين بن محمد بن عبدالوهاب أنواع التمر باللمس، وقال: إن ذلك أمر متيسر. ثم سأل الأخ عبدالله: ما قول المحقِّق فيمن يميز من أهل البادية بين نوع النبات الذي توقد به النار وتعمل عليه القهوة؟

ما واقع هذه المسألة؟ لقد ذكر صاحب اللمع أن الشيخ حسيناً، الذي كان أعمى، كان يميز الأحمر من البسر من الأصفر بالقوة اللامسة. وعلَّق المحقِّق على ذلك بقوله: "إن صح ما ذكره المؤلف فمن المحتمل أن أصناف النخل كانت محدودة في العدد في الدرعية حينذاك، وأن تشكُّل أحجام بسرها كان معروفا. ولذا خبر الشيخ مع مرور الوقت تلك الأحجام وأُخبر بألوانها، فأصبح يعرف البسر بلمس حجمه". هل ينطبق كلام المحقِّق مع ما نقله الأخ عبدالله عنه؟ إن الاحتمال الذي قاله المحقق وارد. ذلك أن من غير المرجح - إن لم يكن من المستبعد - أن يعرف الأعمى الون بمجرد اللمس. أما تمييز أهل البادية - وغير البادية ممن تهمهم القهوة - بين قهوة عملت على نوع من الحطب ونوع آخر فهذا يساعد في حصوله الشم والذوق.

١٥- قال الأخ عبدالله: ذكر المؤلف نعومة عباءة الإمام سعود بقوله: يشبه الكلك. فعلق المحقِّق قائلاً: الكلك يبدو اسماً معروفاً زمن المؤلف في منطقة الخليج. والمعروف أن الكلك يقصد به ورق يعرفه المحقِّق جيداً. ولو أن كاتب هذه السطور يعرفه جيداً لقال ذلك.

١٦- قال الأخ عبدالله عن فهارس الأعلام: يبدو أن جهة النشر - وهي دارة الملك عبدالعزيز - هي التي قامت بذلك، فوقع فيها ما وقع من خلل يدل على عدم معرفة لدى الفهرس.

وكاتب هذه السطور يسعده أن يطمئن الأخ عبدالله بأنه هو الذي وضع الفهارس. فإن رأى القارئ الكريم فيها ما رآه من خلل فمسؤوليته تقع عليه وساحة الدارة بريئة منه.

وفي الختام لا يسع كاتب هذه السطور إلا أن يكرِّر التعبير عن شكره للأخ الدكتور عبدالله المنيف على اهتمامه بالكتاب المحقَّق و بتحقيق محقِّقه؛ سائلاً الله أن يكون في هذا التعقيب على مراجعته ما يفيد.

د. عبدالله الصالح العثيمين